مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

المجلد 39- 2- 2023: 89-105

Damascus University Journal
For The Economic And Political Sciences
Vol 39 -2-2023: 89-105

تشكيل الهوية الوطنية السورية: مقاربة فلسفية لمواجهة آثار الحرب

ميرنا حنا سليمان[1]، أ. د. فارس النداف[2]، د. عفراء إسماعيل[3]

1. طالبة دكتوراه – قسم الفلسفة– كلية الآداب والعلوم الإنسانية– جامعة تشرين.
2. أستاذ في قسم الفلسفة– كلية الآداب والعلوم الإنسانية– جامعة تشرين.
3. مدرسة في قسم الفلسفة– كلية الآداب والعلوم الإنسانية– جامعة تشرين.

تاريخ الايداع: 2021/6/8

تاريخ القبول: 2021/8/22

حقوق النشر: جامعة دمشق –سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب **CC BY-NC-SA**

الملخص:

يقدم البحث قراءةً في القرار الوطني السوري حول بعض ما تم اتخاذه من إجراءات لمواجهة آثار الحرب العنيفة على الإنسان في سورية. ويعمل على تبيان مواطن الضعف ذات الأثر في تكوين الهوية الوطنية، محاولاً بذلك تقديم مقاربة فلسفية لمواجهة الحرب، مؤكداً على وجود ثوابت وطنية هي بمثابة الإطار الجامع للتعددية الموجودة ضمن المجتمع وفي السياسة.

الكلمات المفتاحية: الهوية الوطنية، المواطنة، الحرب، ما بعد الحرب.

Forming Syrian national identity: Philosophical approach to face s' effects

Mirna Slyman[1], Prof. Fares Al-naddaf[2], Prof. Afraa Ismail[3]

1. PhD student, department of philosophy / Faculty of letters &human sciences / Tishreen University.
2. Professor, department of philosophy / Faculty of letters &human sciences / Tishreen University.
3. Professor, department of philosophy / Faculty of letters &human sciences / Tishreen University.

Received:8/6/2021
Accepted: 22/8/2021

Copyright: Damascus University- Syria.
The authors retain the copyright under a **CC BY-NC-SA**

Summary

The research provides a reading in the Syrian national decision about some of the measures taken to confront the effects of violent war on humans in Syria. It shows the weaknesses in the decision affecting the national identity, trying to present a philosophical approach in the face of war, and ensures the existence of national constants that are the overarching framework for pluralism in society and politics.

Keywords: National Identity, Citizenship, War, Post- War.

المقدمة:

يعمل البحث على رصد ما تم اتخاذه من إجراءات لمواجهة آثار الحرب العنيفة في الإنسان في سورية على المستوى المجتمعي الداخلي، لمواجهة الحرب وتعزيز الشعور بالهوية الوطنية، وذلك لما فيه من أهمية معرفية تساعد على تشخيص المشكلة المجتمعية وتحليل طبيعتها. وسيركز هذا البحث على تحليل ما تضمنه القرار الوطني والاجتماعي، بطرحه البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب، وتجربة المصالحة الوطنية.

وسيقدم البحث مقاربته الفلسفية لاستكمال بناء الهوية الوطنية السورية من خلال قراءة في البرنامج الوطني التنموي لـ سورية في ما بعد الحرب، بوصفه يتضمن رؤية لسورية عام 2030، ويبحث في تجربة المصالة الوطنية. ويبين تأثير الحروب الهجينة في صراع الهُويات وانقسامها. وبعد ذلك يبين متطلبات القرار الوطني السوري للتمكن من صمود الهوية في وجه الحرب، موضحاً كيفية العمل على استكمال تكوينها لتكون هويةً وطنيةً جامعةً للانتماءات السورية المتعددة، بحيث يكون التعدد الإثني والديني والثقافي والسياسي واللغوي...الخ حلاً لا مشكلةً للهوية الوطنية من خلال قيادة عاقلة صالحة ومُصلِحة لهذا التنوع الغني في المجتمع السوري.

الدراسة المرجعية:

أقام مركز دمشق للأبحاث والدراسات (مداد)، مؤتمراً بعنوان "الهوية الوطنية: قراءة ومراجعات في ضوء الأزمة السورية"، دمشق 20 و2018/1/21، تناول المؤتمر مفهوم وتحديات الهوية الوطنية السورية معرفياً وعملياً خلال سنوات الحرب في سورية، ودراسة التحولات والتطورات التي طرأت على مكونات وعناصر هذه الهوية في التاريخ المعاصر وصولاً إلى تحديات الأزمة الراهنة في سورية، وأي هوية وطنية يمكن التوافق عليها، وماهي مصادرها وتجلياتها وأي قراءات ومطالعات تحليلية ونقدية ممكنة اليوم.

مشكلة البحث:

كشفت الحرب بوضوح وجودَ خللٍ بالهوية الوطنية السورية، فالولاء للوطن بات رهين الانتماء لهويات ضيقةٍ قدمت نفسها على أنّها الهوية المناسبة الجامعة للكل.

وقد وصل التجاذب بين أطراف هذه الهويات إلى مستوى الاقتتال وإنتاج العنف، ينجم عن المشكلة الأسئلة التالية:

1. هل التنوع في الهويات والانتماءات مشكلةً أم حلاً؟
2. ما الهُوية الوطنية التي يمكن التوافق عليها؟ وما متطلبات القرار الوطني السوري لضمان تحقيقها في سورية؟

فرضية البحث:

يتم العمل على استكمال تشكيل الهوية الوطنية السورية من خلال احتواء واقع التعدد والتنوع في المجتمع السوري وقيادته بحكمةٍ. فتكون الهوية الوطنية بمثابة الأم للهويات الفرعية المتنوعة، ويُطرح مفهوم الوطنية كحاملٍ وحاضنٍ لكل توجه من هذه التوجهات الموجودة في المجتمع.

يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي وصولاً إلى مقاربة فلسفية لتعزيز بنيان الهوية الوطنية السورية.

التعاريف الإجرائية:

المواطنة: علاقة عاطفية وقانونية (بالآن ذاته) بين كيان الإنسان المنتمي للوطن (المواطن) وبين كيان الدولة، وهي كصفة يتم اكتسابها عبر التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، تتجسد في أداء الإنسان من خلال احترام قوانين المؤسسات التي يعمل بها، وتتعزز عبر تعزيز قيم التضامن والتعاطف والتآزر الاجتماعي بين المواطنين. فيتم النظر إلى الآخر على أنه شريكٌ في الوطن، يتمتع بالحقوق والحريات وعليه الواجبات ذاتها، فتكون المواطنة صالحة.

الوطنية: موقف الارتباط العاطفي والإخلاص للبلد الذي يشكل الفرد مواطناً فيه (سعيفان، 2004، 405)، فالمواطنة هي شعور بالانتماء لوطن، أما الوطنية فهي الموقف المبني على هذا الشعور.

الهوية الوطنية: هي الانتماء إلى مجموعة من السمات الرئيسية التي يتصف بها مجتمع سياسي منظم تميزه عن غيره (اجتماعية، تاريخية، نفسية، لغوية، دينية، وإثنية...الخ)، وتربط الفرد بالوطن ومن خلالها يحق له ممارسة حقوقه وواجباته. أما الهويات الضيقة أو الانقسامية فهي الانتماء إلى مجموعة من الخصائص التي تؤدي إلى إلغاء الآخر الشريك بالوطن كالهوية الإثنية أو الهوية الدينية أو اللغوية ضمن المجتمع السياسي الواحد. وشعور الفرد بالهوية الوطنية ينبثق من خلال وعي الفرد لوجوده وإعطائه معنىً وقيمة، ما يجعله يتخذ موقفاً منه يتمثل برفض عدوه والدفاع عنه.

العدالة الانتقالية: هي العمل وفق مفهوم الحق ورفض الباطل، والفصل في النزعات التي تحدث بين المواطنين والأشخاص الممثلين للسلطة من خلال ردع ومحاسبة مرتكبي الأخطاء في المرحلة التي سبقت حدوث التغيير. لذلك يتم الأخذ بالعدالة الانتقالية خلال فترات النزعات والتغيرات الكبرى التي تهدد كيان الدولة والوحدة الوطنية، وتتم على مراحل بهدف ضمان الوصول إلى تحقيق الاستقرار والأمن الاجتماعي.

أولاً: البرنامج الوطني التنموي لـ "سورية في ما بعد الحرب" ومتطلبات تعزيز الشعور بالهوية الوطنية:

حتى لا يكون تقدير الوضع الراهن في سورية نابعاً من مجرد التلقي الذاتي؛ تم البحث عن توثيق يبين موقف الدولة من الحرب وكيفية معالجة آثارها في المجتمع السوري. وخلال البحث تبين وجود وثيقة لخطة استراتيجية حكومية رسمية معتمدة في سورية، تُعرف بالبرنامج الوطني التنموي لـ" سورية في ما بعد الحرب" الخطة الاستراتيجية سورية 2030"[1].

حيث طرحت سورية برنامجها التنموي لـ (سورية ما بعد الحرب) كمبادرةٍ وتحدٍ وتعبيرٍ عن تطلع الدولة لتكوين مشروعها السياسي بذاتها، بحيث تكون هي مطلقة المشروع وهي منفذته، وكي لا يُسمح للقوى المحاربة لسورية بالتدخل في شؤونها. إنه قرار سياسي يعبر

[1] البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب، هو برنامج حكومي أطلقته الحكومة عام 2017، وصدر رسمياً بقرار مجلس الوزراء رقم (29/م. تاريخ 2020/5/19). ولتنفيذ هذا البرنامج هناك مراحل أربعة على الحكومة أن تعمل عليها وهي: " مرحلة الإغاثة؛ حيث الاستجابة للتحديات الأساسية. ومرحلة التعافي؛ التي تهدف إلى إعادة التوازن. ومرحلة الانتعاش؛ التي تعمل على رسم ملامح الاقتصاد السوري المتكامل. وأخيراً مرحلة الاستدامة التنموية؛ التي تشهد تشكل هوية الاقتصاد السوري الحديث. كما يتكون البرنامج من خمسة محاور مترابطة، وهي: 1- محور البناء المؤسساتي وتعزيز النزاهة.2- محور تطوير وتحديث البنى التحتية والخدمات.3- محور النمو والتنمية.4- محور التنمية الاجتماعية.5- محور الحوار الوطني والتعددية السياسية. (البرنامج الوطني التنموي لـ "سورية في ما بعد الحرب" الخطة الاستراتيجية" سورية 2030، 2020، 4 و5 بتصرف).

عن سيادة الدولة في قراراها وإدارة شؤون مجتمعها ومواجهة مشكلاته، ويدل على مبادرة طموحة أمام مجتمعها وأمام المجتمع الدولي من خلال التأكيد على الهوية الوطنية والصمود إلى أن يتم تجاوز الحرب رغم الآلام والجراح الناجمة عنها. وقد جاء في البرنامج: "إن وثيقة البرنامج الوطني لسورية في ما بعد الحرب تشكل رد الدولة السورية على جميع المحاولات التي هدفت إلى نقل رسم مستقبل سورية إلى غير المكان والأشخاص المنوط بهم طبيعياً إنجاز هذا العمل. ومن ثم فهذا البرنامج هو رسالة الدولة السورية إلى الخارج بأن المجتمع السوري، الذي حقق الانتصار، له كامل الحق في رسم مستقبله وصياغته. (البرنامج الوطني التنموي لـ" سورية في ما بعد الحرب" الخطة الاستراتيجية "سورية 2020–02030، 2). والقرار المتخذ بإطلاقه يمثل الحق ويعبر عن موقف دولةٍ تصرّ على استقلال قرارها وموقفها الدولي، وتبيت العزم ببناء هويتها وإنسانها بذاتها.

ورغم أنّ مفاعيل الحرب مازالت قائمة، ولم يتم للآن الإعلان عن نهايتها على المستوى العسكري والاقتصادي والإعلامي؛ فإن مقولة "ما بعد الحرب" باتت تتكرر في الخطاب السياسي والإعلامي والاقتصادي، وترد في وثائق رسمية، وذلك رغم عدم تبنيها بصورة رسمية أو مفاهيمية مباشرة من قبل النظام السياسي والدولة (محفوض، 2019–ب، 12 بتصرف). فضلاً عن ذلك يعد مفهوم "ما بعد الحرب" من مفاهيم ما بعد الحداثة التي احتوت في مضامينها وخطاباتها فكرة (الما بعد)، تجاوزاً لمفهوم (الذات والموضوع) والحقيقة والإنسان والتاريخ. وبالتالي تجاوز للأدبيات المعرفية التي حاولت تفسير الظواهر استناداً إلى مفاهيم العقل والشمولية والضرورة والثابت في الطبيعة الإنسانية. لذلك فإنّ ما بعد الحداثة تشير إلى "تغيير في المعنى وفي طرق التفكير والإيمان والأيديولوجيا وأنماط النشاط العام في السياسة والاقتصاد والاجتماع والسلوك الفردي"(حيدر، 2015، 355 بتصرف). حيث ينطوي مفهوم ما بعد الحرب على ضبابية بالمعنى المعرفي والإجرائي، إذ لم ينضبط تعريفه للآن، إضافة إلى أنّ مفهوم (ما بعد) عند السوريين يدل على تغير معطيات وقائع الحرب من جهة، والأمنيات بأنّ في المستقبل بشائر الخلاص من وضعية الحرب المستمرة من جهة أخرى، ولهذين الأمرين دورٌ في ضبابية المفهوم أيضاً.

إذ لعل مرحلة "ما بعد الحرب" هي حربٌ أيضاً، بمعنى أنّ التحول الفكري من مرحلة إلى أخرى وإنتاج مفاهيم جديدة، كما فعلت ما بعد الحداثة مع مرحلة الحداثة ما هو سوى إعلان عما هو مستتر في المرحلة السابقة. ذلك أنّ "الثورات الفكرية على مستوى الأفكار إنما تحدث عندما يغدو ما هو كامنٌ ومغلوبٌ في حقبةٍ ما مكشوفاً وغالباً في حقبة ما "(حيدر، 2015، 362). فهل ما بعد الحرب هو حربٌ، أم أنّه مرحلة جديدة للتعافي والنمو المستدام والبناء على المستوى الإنساني والوطني للدولة والمجتمع؟ لذلك فإنّ هذا التعبير يستند إلى مراجعة فلسفية لطروحات ما بعد الحداثة الأيديولوجية، لأنّ مرحلة ما بعد الحداثة هي مرحلة الغرب البراغماتي الاستعماري التوسعي، ومرحلة الحروب العالمية، ومرحلة التكتلات الاقتصادية والمنظمات الراعية لحقوق الدول الكبرى في العالم.

لذلك يصعب الأخذ بهذا التعبير من دون تمحيص حتى وإن كان الهدف من توظيفه هو أنّ سورية باتت في مرحلة التنمية المستدامة وبناء الدولة والمجتمع. ومن الواجب النظر بعين العقل إلى أنّ كثرة تداول المفهوم في الخطاب لا يحيل إلى تحققه في الواقع. أما الرغبة في انتهاء الحرب والانتقال إلى مرحلة لا حرب فيها فهو أمر ذو دلالة إيجابية يدل على إرادة الانتقال والتحول لدى المعنيين بمقاومة الحرب وإدارتها للتخفيف من آثارها في الدولة والمجتمع. "ومن ثم فإن التحدي الرئيس الكامن في مفهوم "ما بعد الحرب" هو

تحدي "الخروج من الحرب" و"إعادة إنتاج" أو "إعادة تأهيل" أو "تجديد" مفهوم سورية المجتمع والدولة، والقطع مع رهانات فواصل الخصوم في الحرب منذ آذار/ مارس 2011" (محفوض، 2019–ب، 3 و5).

وبالمقابل يكون مفهوم (ما بعد الحرب) ذا دلالة سلبية عندما ينطوي على رغبة ضمنية بتجاهل الحرب والتناسي والتعاطي مع الأمر على أنّها قد انتهت. فهي مرحلة انتهاء الحرب الحالية، لكن هذا لا يعني بأنها مرحلة انتهاء الحروب مادامت مسبباتها ما زالت قائمة! ويعد هذا الأمر مؤشراً يستدعي الوقوف عنده، فرغم كون سورية قطعت أشواطاً في مواجهة الحرب على المستوى العسكري والسياسي؛ إلا أنّه لا يقين موضوعي لانتهاء الحرب، كما لا وجود لمؤشرات نهائية حول زوالها في المستقبل القريب حتى الآن. ومن الممكن أن يكون اليقين الذي تشكل لدى بعض المعنيين من صناع القرار في سورية نتيجة تداول مفهوم (ما بعد الحرب) ما هو إلا من طبيعة ذاتية يخص الشخص نفسه لا أساس موضوعي له. لأنّ الممكن والمرغوب به لا يساوي الواقع أو يوازيه، بل إنّ الفعل الممارس في الواقع هو ما يحدد الممكن وغير الممكن تحقيقه.

تحتاج الرؤية الإجمالية التي ينطوي عليها البرنامج إلى تحقيق مهام كبرى، كوقف الحرب، واستعادة السلم الدائم، وتجاوز آثار الحرب من خلال عملية إعادة إعمار مجتمعية واقتصادية وسياسية شاملة، تتجاوز عناصر القصور في النمط التنموي الذي كان معتمداً قبل الحرب. وهو أمرٌ قائم على الاحتمالية، ومشروط بإنهاء الحرب الراهنة، يُضاف إلى ذلك أنّ طرحه في وسائل الإعلام كان بهدف الترويج لغاية واحدة وهي أنّ برامج الدولة التنموية تضعها بذاتها، وهو أمرٌ هام ويدل على التصدي والمقاومة كما ذُكر سابقاً، لكن هذا لا يكفي. وفضلاً عن ذلك، إنّ اللغة الغالبة على البرنامج هي لغة الخيال والتمنيات بالفردوس التنموي المفقود، بسبب افتقاد إقامة برامج راهنة لحل التناقض القائم في المجتمع السوري، مما يبعده عن عقلانية تقدير الموقف الصحيح. علماً أنّ الحاجة لتعويض حجم أضرار الحرب من خسائر الموارد البشرية والمالية والطبيعية تزداداً عاماً بعد عام، ويزداد معها حجم النفقات المطلوبة لسد عجز الموازنات العامة الدولة لغاية 2021[2]. مما يستدعي أن تكون مقاربة الواقع معقولةً من أجل النجاح في بناء الخطط الاستراتيجية. وقد ورد نص الرؤية في وثيقة البرنامج التنموي لسورية في ما بعد الحرب:

[2] لقد تراجعت مؤشرات التنمية في سورية منذ عام 2011 ولغاية عام 2019، وشهد الاقتصاد السوري معدلات نمو سالبة ومتفاوتة من قطاع اقتصادي لقطاع اقتصادي آخر. حيث انكمش معدل النمو بنسبة وسيطة في قطاع الصناعات التحويلية بنسبة وسيطة قدرها 25% خلال السنوات 2011 ولغاية 2015. كما تراجع قطاع البناء والتشييد بنسبة 9.5%، وقطاع الزراعة خلال الفترة ذاتها بنسبة 11%. وبات الأمن الغذائي في سورية بخطر كبير، فالكثير من المساحات المزروعة الموجودة في المنطقتين الشمالية والشرقية التي يشكل إنتاج الحبوب فيها أكثر من 70% من إنتاج الحبوب السورية لاتزال خارج سيطرة الدولة. وباتت الأسر في سورية بنسبة 28.9% أسر غير آمنة غذائياً، و35.3% أسر معرضة لانعدام الأمن الغذائي، في حين أن 35.8% أسر آمنة غذائياً.

وذلك لغاية العام 2019. ولعل الحرائق التي شهدتها مناطق عديدة في سورية خلال العام 2020 قد فاقمت من خطر الأمن الغذائي. وبسبب تداعيات الحرب؛ توقف قسم كبير من النشاط الاقتصادي وازداد اتساع حالات النزوح الداخلي وعدم استقرار النازحين....الخ. كل ذلك أدى إلى تطور معدلات البطالة عند الإناث من 21.9 % عام 2010 إلى 62% عام 2018. وعند الذكور من 6.2% عام 2010 إلى 38% عام 2018. كما تراجع مؤشر نسبة المسجلين من الطلاب في مرحلة التعليم الثانوي (عام ومهني) من 97 عام 2010 إلى 79 في عام 2019. ونتيجة لهجرة الكوادر الطبية المؤهلة وخروج عدد من المؤسسات الصحية عن الخدمة تراجعت المؤشرات الصحية، فقد كان متوسط عدد السكان للطبيب الواحد في عام 2010 هو 661 فرداً، بات 825 فرداً في عام 2019. وكذلك تراجع مؤشر متوسط عدد السكان للسرير الواحد في المشفى من 648 عام 2010 إلى 1656 عام 2019. في حين كانت نسبة الأضرار في المشافي والمراكز

"مجتمع مزدهر معاصر معتمد على ذاته، محافظ على هويته وثقافته الأصيلة، ومنفتح على الثقافات الأخرى، تترسخ فيه مبادى الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويتمتع فيه المواطن برفاه اقتصادي، وبوضع صحي وتعليمي متميز، منجز لمهام التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، معتمد على تنمية اقتصادية تشاركية واقتصاد متنوع، مندمج بالاقتصاد العالمي بندية، يمتاز بإنتاجية مرتفعة وقدرة تنافسية عالية، ويعتمد المعرفة مصدراً أساسياً للنمو، استناداً إلى إطار مؤسساتي متقدم يعتمد سلطة القانون والشفافية، والكفاءة في إدارة الموارد"[3]. (البرنامج الوطني التنموي لـ" سورية في ما بعد الحرب" الخطة الاستراتيجية " سورية 2030"، 2020، 12).

فالرؤية الكلية لسورية التي يطمح المجتمع إلى تحقيقها، لا بد أنّ تُعبر فعلياً عن صورة مستقبلية مشتركة مرغوبة وواقعية وممكنة التحقيق، وتشكل مظلة لعقد قائم على نهج مجتمعي وتنموي جديد، يشارك فيه عقلاء المجتمع ونخبته الفكرية والسياسية.

كما يؤخذ على هذه الرؤية أنّها تتجاوز أو تتناسى أنّ سورية خاضت حرباً عنيفةً استئصالية، واستطاعت الحفاظ على وجودها وثبات استقلاليتها رغم كل الخسائر التي مُنيت بها. ومن هذا الثبات في الوجود والموقف لسورية كدولة ومجتمع يتأسس الفكر الوطني الجامع، ويُوضع الطريق إلى المستقبل المأمول، إن الحروب تصنع المستقبل! وتحدث تغييرات كبيرة في الواقع! وبعد ذلك بالإمكان الحديث عن خطط وبرامج تنموية ضمن هذا الإطار المرجعي للدولة والمجتمع. فصناعة المستقبل تحتاج إلى فهم الحاضر والاعتراف بواقعه ومشكلاته، وتحويل تحديات الحرب إلى فرص لتحقيق الأحلام المأمول بها. والأماني الجميلة والطموح بمستقبل رغيد أمرٌ مقبول وحق لأي شخص أو مجتمع، لكن المرفوض هو تجاوز الواقع الحاضر والهروب إلى المستقبل. ويؤكد على ذلك ما تضمنه محور الحوار الوطني والتعددية السياسية بتعويله على وعي المواطن في بناء وطنه، "ولكن الوعي التراكمي وحس المواطنة والهوية عند السوريين شكل مقوماً أساسياً من مقومات الحفاظ على الدولة من الانهيار وبقاءها وطناً موحداً لكل السوريين على اختلاف مشاربهم السياسية والدينية والقومية، وهذا الوعي سيكون أملاً لبناء سورية في ما بعد الأزمة". (البرنامج الوطني التنموي لـ "سورية في ما بعد الحرب/ الخطة الاستراتيجية سورية 2030"، 2020، ص25).

لكن على ما يبدو أنّه لم يتم الأخذ بمضمون هذا البرنامج فعلياً على المستوى السياسي والحكومي ولم يُؤخذ على محمل الجد كفايةٌ، حيث بقي حبيس الأوراق الحكومية الرسمية، ولم يخرج حيز التطبيق إلا بحالات خجولة. كما لم يتم اشراك فعاليات المجتمع السورية كافة من منظمات واتحادات ونقابات وأحزاب سياسية في صياغته، من خلال العودة إلى رجالات الفكر والسياسة وطرحه للحوار المجتمعي. بحيث يكون بمثابة عقد رسمي بين الدولة والمجتمع يُعنى بتعزيز القيم العليا وبناء مفهوم المواطنة الصالحة، ويعزز أهميته

الصحية 0% عام 2010، باتت في عام 2019 /25.8%/. للمزيد في هذه المؤشرات والأرقام الدقيقة الرسمية المعتمدة في سورية، انظر: (الاستعراض الوطني الطوعي الأول عن أهداف التنمية المستدامة 2020، 2020، ص 33– ص 70).

[3] علماً أنّ الرؤية تعبر عن فلسفة للمستقبل لحدود /25–30/ عاماً مقبلاً، أما هذه الرؤية فهي موضوعة لمدة /10/ سنوات فقط. فهل يمكن تحقيق الأهداف المرحلية لكل محور من محاور البرنامج خلال فترة /10/ أعوام مقبلة! أم أنه من الأجدى والأكثر منطقية لدولة تواجه حروباً تستزفها مقدراتها كافة أن تضع أهدافاً ذكية يمكنها فعلاً تحقيق إنجاز ما من خلالها. خاصة وأن سورية لا تجد دعماً في مواجهة حربها من قبل المجتمع الدولي ولا تلقى معونات أو مساعدات من قبل المنظمات الدولية، بخلاف دول خرجت من الحرب وتلقت دعماً في إعمارها من قبل دول أخرى، وهذا معلن في بداية الوثيقة. بل على العكس يزداد الحصار والعقوبات عليها يوماً بعد يوم.

كوثيقة وطنية معنية ببناء الهوية الوطنية السورية الأم. ومن هنا فإنّ البرنامج على مستوى الطرح للتطبيق والعمل به ضعيف القدرات وغير مقنع كفايةً.

ثانياً: تجربة المصالحة الوطنية في سورية:

يساعد التمعن في خلاصة تجارب دولٍ مرت بصراعات قاسية فائدة كبرى للتجربة السورية، لأنّه يفسح المجال لدراسة تجربة المصالحة الوطنية، ودراسة أثر مراسيم العفو التي أدت في النهاية إلى عودة مهجرين إلى مناطقهم ومفقودين إلى ذويهم. فالمصالحة هي مرحلة من مراحل تحقيق العدالة الانتقالية، تضمن الحقوق والحريات لمن أُهدِرَت حرياته الشخصية وحقوقه المدنية الأساسية في الحياة والتنقل على أقل تقدير. وقد اتخذت المصالحة الوطنية ركناً أساسياً في البرنامج الوطني التنموي لـ" سورية في ما بعد الحرب" ضمن رؤية محورية تبغي الوصول إلى "بلد موحد ينعم فيه المواطنون بالتآلف والتسامح، ويحافظون على هويتهم الوطنية الجامعة، ويملكون الإرادة والرغبة والقدرة على إبداع وتطوير طرائق تنظيم الدولة وإدارة شؤونها...الخ. (انظر: البرنامج الوطني التنموي لـ "سورية في ما بعد الحرب"/ الخطة الاستراتيجية سورية 2030، 65). وتم الاعتراف رسمياً بأنّ "المصالحة الوطنية بعنوانها العام هي عملية للتوافق الوطني على أساسها تنشأ علاقة بين جميع أبناء الوطن الواحد قائمة على التسامح والعدل وإزالة آثار الماضي من خلال مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تحقيق الأمن والسلام الاجتماعي بغية الوصول إلى حالة وطنية سليمة ومستقرة ورفع مستوى حقوق المواطن السوري في الداخل والخارج. (انظر: الموقع الرسمي لهيئة المصالحة الوطنية، **me/Syria.Ministry.National.Reconciliation**).

وقد قامت تجربة المصالحة الوطنية في سورية على أساس التسويات والعفو في المناطق المتنازع عليها، بين الدولة والتنظيمات السياسية المتحاربة معها والمدعومة من دولٍ أخرى، واعتمدت على مبدأ الصفح من قبل الدولة، ذات السيادة على إقليمها، عن المواطن السوري الراغب بالقبول بسلطة الدولة والاعتراف بقوانينها ونظامها. ويتم ترحيل من لا يرغب بذلك إلى مناطق متفق عليها دولياً، وإعادة المفقودين إلى ذويهم سواء كانوا أحياءً او أمواتاً. على أن تلتزم الدولة بضمان الأمان (للعائد إلى الوطن أو الابن الضال)، كما تلتزم بسياستها العامة ومواجهة العنف والارهاب على أراضيها.

والواقع أنّ لمراسيم العفو مضموناً قيماً عالي المستوى الأخلاقي لأنّه ينطوي على موقف الأب الرحيم، لا على موقف القاضي القادر على تحقيق العدل وإلحاق العقاب بالمذنب. فالرحمة، عند تحقق الرغبة بالعودة، تجاه الضعيف والتائب أسمى بكثيرٍ وأهم من إلحاق العقاب به، لأنها تنم عن نية الأب (الدولة) بعودة ابنه الضال إليه (المواطن). كما تدل المصالحة الوطنية على هدف سامٍ، وهو الحفاظ على السلم الاجتماعي وخصائص المجتمع الديمغرافية كما هو منصوصٌ عليها.

غير أنّ تجربة السورية في المصالحة الوطنية لم تؤدي إلى تغيير بنيوي في طريقة إدارة شؤون المجتمع وحل قضاياه الاقتصادية والسياسية، ولم ينتج عنها تداول في السلطة من ناحية وجود تعددية حزبية وسياسية ذات أثر فاعلٍ في المجتمع تشارك فعلياً في صناعة القرار الوطني. يُضاف إلى ذلك، أنّ مجلس الشعب لم يمارس دوره كسلطة فعلية، ومازال قاصراً دون أن يحقق وظيفتيه المنطوتين به أي (التشريعية والرقابية)، ومساءلة الحكومات التي تتالت خلال فترة الحرب عن تقصيرها في أداء واجباتها تجاه مواطنيها. فقد بينت "الدراسات الدستورية التي تناولت بالتحليل أداء مجلس الشعب لوظيفته التشريعية أن السلطة التنفيذية كانت ومازالت تهيمن على العمل التشريعي من خلال مشاريع القوانين المعدة من قبلها. مما يضعف من أداء مجلس الشعب ويجعل من مخرجاته

وكأنّها محسومة لصالح السياسات التي ترغب الحكومة بتمريرها. كما تنال قوائم الوحدة الوطنية التي يجري تشكيلها من قبل الأحزاب المرخصة نحو ثلثي مقاعد المجلس وهم بالغالب من الاتحادات والنقابات والمنظمات الشعبية والعاملين في الدولة ممن تعودوا على العمل وفق تراتبية هرمية. الأمر الذي يضعف المبادرة الشخصية لدى ممثلي الشعب. (انظر: طوزان، 2018). فلم يحدث تغيير يُلحظ في الثقافة الانتخابية وفي الحراك الديمقراطي الاجتماعي في الدولة، ونتيجةً لهذا لم تتمخض تجربة المصالحة عن مساءلة حقيقية لمواقع الخطأ، أو عن مراجعة أسس صنع القرار الاجتماعي والسياسي في الدولة، ذلك أنّ تحقيق العدالة الانتقالية بهدف تحصين الهوية الوطنية الأم للجميع يستدعي جملة من التغيرات البنيوية في أداء مجلس الشعب، وفي الأدوار المنوطة بالأحزاب والمنظمات الأهلية ثانياً، وكذلك في تلبية الحكومة لخدماتها الأساسية تجاه مواطنيها، يرافق ذلك إحداث جملةٍ من التغييرات في القوانين وثقافة العمل السياسي.

وفي السياق ذاته يمكن النظر في تجارب أخرى لدولٍ لجأت إلى المصالحة واعتمدت مبدأ العدالة الانتقالية، والنظر في إمكانية الاستفادة منها بما يلائم البنية الاجتماعية والسياسية في سورية، كتجربة لبنان[4] وتجربة جنوب إفريقيا. وتعد هذه الأخيرة الأنجع، فقد قامت المصالحة في جنوب إفريقيا على معرفة الماضي وحقيقة ما حدث من خلال تشكيل لجان للحقيقة والمصالحة، حيث كانت هيئة لاستعادة الماضي على شكل محكمة شُكلت في جنوب إفريقيا بعد إلغاء نظام الفصل العنصري السائد آنذاك، إذ تمت دعوة أكثر من /22000/ من الضحايا والشهود الذين عايشوا الانتهاكات التي وقعت، وتحدثوا عن تجاربهم، وكان بعض الجلسات علنياً، وتمت معاقبة مرتكبي العنف، كما أعطوا فرصة للعفو المشروط أو الجزئي، ما لم يكونوا مرتكبي جنايات، وهو ما عُرف بـ "العفو من أجل الحقيقة. فلا يجوز الاعتماد على التعافي عن طريق النسيان بمرور الوقت. لأنّ نسيان الماضي لا يؤدي إلى نتيجة واحدة ثابتة، فقد نجد أنّ طي صفحات الماضي المليء بالانتهاكات قد يؤدي إلى تكراره من جديد، فمن تسبب في جرائم جنائية وسياسية وأخلاقية ولم يجد من يردعه ويعاقبه؛ لن يتردد في تكرار أفعاله إذا أتته الفرصة ثانيةً. (انظر: لجنة الحقيقة والمصالحة–جنوب إفريقيا، www Marefa.org). لذلك، في سورية، يمكن الاستفادة من تجربة جنوب إفريقية من خلال المصارحة لتحقيق المصالحة. فلعلّ الاعتراف والمكاشفة بين أبناء المجتمع الواحد يعمل على كشف الأخطاء وتحليل نتائجها بغية الانتهاء منها لتجاوزها، ويدفع للالتفات نحو المواطن ومستقبله بدل

[4] اندلعتْ الحرب الأهليّة في لبنان عام 1975م بين أحزابٍ ذاتِ غالبيّة مسيحيّة، وأحزابٍ يساريّةٍ منضويةٍ تحت راية "الحركة الوطنيّة اللبنانيّة". وقد استمرّت تلك الحرب خمس عشرة سنة، شاركتْ فيها أطرافٌ دوليّة وعربيّة، ما دعا البعض إلى عدها حربَ الآخرين على أرض لبنان، أسفرت عما يعادل 150 ألف قتيل و300 ألف جريح ومعوق. لم تتمخض هذه التجربة عن تغير بنيوي في المجتمع والفكر والقوانين، بل خرجت لبنان من حربها عن طريق اتفاق سياسي عُرِف باتفاق الطائف 1989، مفاده أنّ الوطن للجميع مع الحفاظ على الكيانات السياسية والتيارات والقوى الموجودة ضمن الدولة على أن تضمن كل منها حقها في المشاركة السياسية. **لكن** لا تعد تجربة لبنان تجربة ناجحة في مجال مواجهة الحرب والصراعات الداخلية وتحقيق العدالة الانتقالية، إضافةً إلى أنّها دولة مجاورة لها تأثير في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه سورية، حيث نقلت تجربة لبنان الصراع الدولي من الدول الخارجية إلى أراضيها، وعملت على تأسيس أحزاب قائمة على مذهبية طائفية ودينية، وتم الحفاظ على الكيانات والقوى الموجودة في الدولة كما هي قائمة على المحاصصات السياسية، والتي شكلت بنى إدارية تابعة لها. تحديداً وأن الحكومات اللبنانية المتعاقبة همشت محاسبة مرتكبي الجرائم خلال / 15/ سنة من الحرب، بل إن من تورط في جرائم القتل والإبادة ظهر في جديد في مناصب سياسية، ذلك أن تجربة العفو التي شملت الجميع لم تنجح لعدم محاسبة مسببي الحرب. (انظر: محمد، 2015).

بقائه حبيس الماضي وآلامه. وقد لا يكون طلب الغفران والمسامحة حلاً جيداً من دون أن يترافق مع معاقبة ومحاسبة المسؤولين والمخططين لجرائم الحرب التي وقعت في سورية. لكن ما يجب التركيز عليه هو أنّ المكاشفات التي تمت في جنوب إفريقية خرجت من يد المنتصر المُحق الذي أراد الصفح والعفو لكي يقنع المظلومين بأنّ هذا الحل هو الأسلم، فلا وقت للانتقام أو المعاقبة، ذلك أنّ الانتصار قد تم والخصم (نظام التمييز العنصري) منكسر ومنهزم! وهو ما يُعرف بالصفح الجميل أو العفو عند المقدرة الذي يعبر عن المعنى الحقيقي للرحمة أما في سورية فإنّ الطرف الآخر هو إما خصمٌ وإما عدوٌ ما زال يشهر سلاحه بالاحتلال أو التجريم أو الإلغاء أو الترهيب أو الفساد أو كل ذلك. وهنا لا مجال للصفح أو المصارحة مع هذه الذهنية، فالحل في سورية يتراوح بين الطرح السياسي والقضاء أو القتال والدفاع عن الوجود، لوجود ارتكابات وجرائم لا يجوز العفو عنها. وعلى أهمية الاستفادة من تجربة جنوب أفريقية إلا أنّ هذا الاختلاف بينهما يجب مراعاته بدقة وحرصٍ شديدين.

لذلك يستدعي الواقع السوري قراءةً معمقةً أكثر للقوانين والسياسات الحكومية خلال فترة الحرب، وتحليل مضمون ما تم العمل عليه، والدخول أكثر في دراسات اجتماعية ونفسية تحلل البنية السوسيوثقافية، لتحقيق فهم أكثر عمقاً للشخصية الإنسانية. وبطبيعة الحال لن يكون بإمكانية هذا البحث للذهاب في عمقها، بل هو مجالٌ مفتوحٌ للمختصين في علوم الاجتماع والسياسة والتربية والإدارة والقانون.

ثالثاً: تأثير الحروب الهجينة في صراع الهُويات وانقسامها:

لم يعد يشهد حروباً تقليدية بين جيوش تقوم ركائزها على الأيديولوجيات والأسلحة كما كان سابقاً. بل أصبح يشهد حروباً من طبيعة مختلفة ركائزها التكنولوجيا والذكاء الصنعي، هي حرب سيبرانية تشنها دولة ذاتُ سيادةٍ على دولة أخرى ذاتُ سيادةٍ ومن دون أن تتواجها مباشرة عسكرياً أو سياسياً. ومن طبيعة هذه الحروب أنها تعمل على إحداث صراعات داخلية وتأزيم الأوضاع وفوضى داخل المجتمع حيث تصل إلى مستوى التفجير من الداخل. وصار الباحثون يتحدثون عن الجيل الرابع والخامس من أجيال الحروب. وما يميز كلّ جيل هو" (أدوات الحرب وإدارتها). خاصة وأن حروب الجيل الخامس تسقط فيها ثنائية (الحرب– السلم)، فساحات معاركها هي المجتمع بمؤسساته وأدواته التي تقوم بصناعة الرأي السياسي والديني والاقتصادي والاجتماعي، كالمؤسسات الدينية ومراكز الأبحاث والبورصات والمؤسسات الاقتصادية والفضاء الالكتروني. وتساهم وسائل الميديا الجديدة والمتسارعة التطور بتعزيز ثقافة العنف والحرب داخل أطياف المجتمع، الأمر الذي يساعد على تغذية الهُويات الانقسامية، وقد أظهرت وقائع الحرب التي تشهدها سورية العمل على الاستثمار بالهويات القاتلة (على حد تعبير أمين معلوف) بحيث تبدأ الحرب عندها وتترسخ بها ولا تنتهي عندها. تحديداً وأنّ الهوية الضيقة تقوم على تعزيز الانفعالات العاطفية لدى الإنسان، فالمحرك العصبي كان ومازال فاعلاً في توجيه سلوك الأفراد. لذلك من الممكن توجيه سلوك الآخرين والسيطرة على عقولهم بوحي من عاطفة المحبة والانتماء للوطن وبأثير من انفعالاتها، فيقدم إنسانٌ على قتل إنسانٍ آخر تحت زعم الدفاع عن قضية أو معتقدٍ، كمن يشعر بعاطفة وحنين لحلم بوطنٍ لم يتم تحقيقه[5]، وهذا ما يعمل الإرهاب موظفاً الإسلام السياسي لترسيخ هذه المفاهيم المُخادعة. فيتجسد هذا الانفعال العاطفي بسلوك عدائي عنصري إقصائي ذو أثر كبير تجاه الآخرين، وبالتالي يصبح الموقف من الوطن (أو ما يُوحى به على أنه وطن) قائمٌ على الوهم والاعتقاد بما هو ظني، ورافض للحق والحقيقة، وبالتالي يدفع بصاحبه إلى التعصب. وهذا الموقف المضطرب شديد الخطر تحديداً إذا ما أصر الفرد من هؤلاء على

[5] ومن ذلك الزعم بإقامة خلافة إسلامية في سورية والعراق.

وجود انتماءٍ واحدٍ فقط في قرارة نفسه ليكون بمثابة حقيقته الدفينة. وبسبب هذا التصور والمتزمت والتبسيطي يتم اختزال الهوية بكاملها لخدمة هذا الانتماء، ليجري الدفاع عنه بشراسة فينتج عنه في نهاية المطاف صناعة المجرمين والقتلة (انظر: معلوف، 2015، من ص 12- ص16).

لذلك من السهولة على أي اتجاه سياسي في سورية أن يطرح، كما يحلو له، مفهوم الوطنية بالتوازي أو بالتكامل مع مفاهيم أخرى كمفهوم القومية والدينية والليبرالية. كأن يقول قائلٌ ما بأنّ المبادئ التي يقوم عليها دستور الجمهورية العربية السورية هي مبادئ دينية وأهداف سورية دينية وإجراءاتها تقوم على أساس دينية. أو يطرح آخرٌ أن المبادئ التي يقوم عليها دستور الجمهورية العربية السورية هي مبادئ قومية وأهداف سورية قومية وإجراءاتها تقوم على أسس قومية...الخ. لكن هذا لن ينجح في سورية لأنه يتم بمنظور أنّ التنوع السياسي والثقافي والاجتماعي والإثني هو مشكلة الهوية الوطنية السورية، وفي الواقع هو ليس كذلكّ إنما يمكن أن يكون حلاً لمشكلة الهوية. ويبقى السؤال الذي يتصدى له هذا البحث هو؛ ما هي متطلبات القرار الوطني ليتمكن من بناء هوية وطنية قادرة على مواجهة الحرب؟ هو ما سيحاول هذا البحث تقديم إجابةٍ عليه.

رابعاً: متطلبات العمل في القرار الوطني السوري لمواجهة آثار الحرب.

يتحدّد شكل العلاقة بين المجتمع والدولة من خلال عقد يبين نظام الحكم وطبيعته، ويحدد قيم الحق والواجب ويرسم الحريات من خلال صيغة قانونية يجسدها الدستور. ولأن كل تفكيرٍ في الدولة يدور على محاور (هدف، تطور، وظيفة)، فإنّ الفيلسوف هو من يستخلص وظيفة الدولة انطلاقاً من الهدف المحدد قبلياً[6]. (العروي، 2014م، 8 و9 بتصرف). لذلك فإنّ وظيفة الدولة تجاه مجتمعها تتجسد في إرساء هذه القيم والإعلاء من شأنها، وتعزيز شعور المواطنة، وتجديد روافدها وكوادرها البشرية المؤهلة لإدارة شؤونها. ولطالما كان التشريع يحتاج إلى مؤهلات عقلية وأخلاقية، لذا فإنّ التأسيس لمنظومات قيم القانون الوضعية يستلزم العودة إلى حكم العقل وموقف الحكماء، ويتطلب المراجعة المستمرة للقوانين عندما يكشف تطبيقها في المجتمع عن عدم جدواها أو عن عيب أو خلل فيها. ولن تجدي نفعاً أي محاولة للخروج من الحرب مادامت تتم بآليات التفكير الصامت، الذي لا يجرؤ على طرح المشكلة الحقيقية، ولا يجرؤ على إخراج ما لدى الإنسان من أفكار، مما يفرض على العقل السليم اعتماد أسس التفكير النقدي ومراجعة الآليات المعمول بها، ووضع رؤية جديدة بذهن قيادي متنور ومنفتح على الحقائق أينما وجدت.

لذلك يعد الاحتكام إلى مرجعية العقل بوصفه معيار تشخيص الحق والباطل يشكل الأساس لإحداث التغيير المطلوب، فالعقل يرفع التناقض الذي قد يحدثه الاختلاف في المجتمع، ويرسم للسلوك طريقه. وما هذا العمل إلا طرح فلسفة عملية لبناء المواطنة وتحرير الإنسان من قيود أفكاره التقليدية البالية، إنها دعوة للانفتاح على التجديد في القيم، وابتكار قيمٍ وأفكارٍ جديدة. وتعد تجربة ألمانيا في بعث روح الأمة لديه والإيمان بذاتها دليلاً حياً بما نادى به فيلسوفها يوهان فيخته بأنّ "تردي وطنه هو نتيجة عوجٍ في منهج الأفكار والقواعد الخلقية، ففكر في وسائل جديدة في التربية لتقويم السلوك والفعل. وكان مؤمناً بأنّ الهزيمة التي حل بأمته هي مؤقتةٌ".

[6] كما يرى العروي أن الدولة مبنية على أدلوجة وعلى جهاز، وفيها تجسد الأدولجة مفهومي الشرعية والإجماع، أما الجهاز فهو يتكون من البيروقراطية المدنية (القلم) والعسكرية (السيف). وعليه تقوم أخلاقيات الدولة على تحليل الأدلوجة، أي شروط تحقيق الشرعية والإجماع. انظر: (العروي، 2014، ص 210).

(فيخته، 1979م، 26 بتصرف). والواقع أنّ هذه الفكرة هي أهم ما يجب أن يعمل عليها المصلحون والبناؤون، فإيمان المرء بأن الانكسار والانهزام والضعف واليأس ما هي إلا حالات تمر بها الشعوب في لحظة تاريخيةٍ ما، هكذا يكون الفكر المنفتح وهو التحول المطلوب في سورية، وما دام طريق الحق واضحاً أمام الإنسان فما عليه سوى العزم والتصميم والبدء بالعمل، "لأننا نثبت شجاعتنا الفحل، إذا نظرنا إلى البؤس دون أن نتحول عنه، إذا منعناه من أن يختفي عن نظرنا، إذا اندفعنا إليه في هدوء وحرية فحللناه إلى الأجزاء التي ألفته. إننا في الحق ننجح بفضل هذه الرؤية الواضحة للشر للهيمنة عليه". (فيخته، 1979، 37). فإيمان المرء بقدرته على التجديد والتجاوز أمرٌ هام جداً في العمل الوطني.

وبالمقابل يرى العروي "أنّ السلوك الذي ورثه الفرد العربي لا يوافق كيان دولةٍ حديثةٍ" (العروي، 2014، 211)، ذلك أنه، أي الفرد، لا يعرف الحرية ضمن إطار الدولة، لأنّه لا يعرف الدولة إلا ضمن إطار الديني والقبلي ...الخ، مؤكداً أنّ "الدولة هي الوجه الموضوعي القائم في حين أنّ الحرية تطلع إلى شيء غير محقق" (العروي، 2014، 5). لذلك فإن غياب الدولة كمؤسسة ناظمة لكيان المواطن وداعمة لانتمائه ضمن إطار قانوني يحمل في مضمونه بناء الإنسان المهمش، فاقد الحرية، فاقد حق التفكير في مصيره ومصير مجتمعه. فالدولة هي أعلى تجسيد لمفهوم الحرية، والدولة هي أعلى انتماء للهويات المتعددة المنضوية تحتها، وغير ذلك لا يضمن الحرية أو الهوية أو يحفظ الانتماء والولاء أو أبسط حقوق الطبيعية للإنسان. حيث تلبي إنسانية الإنسان، والقانون فيها ليس الغاية المرجوة، بل الوسيلة الضامنة لتحقيق الغاية المطلوبة. لأنّ "نطاق الدولة هو نطاق الحياة الحيوانية في الإنسان، إذا رفضت أن تبرحه فهي شريرةٌ؛ إذا تجاوزته أصبحت شرعية. والدولة ليست غاية الاجتماع الإنساني بل على العكس، تكون الدولة فاضلة عندما تربي مواطنيها على الاستغناء عنها، وتوجههم لخدمة الأسمى منها أي الإنسان" (العروي، 2014، 16 بتصرف).

يبيّن تاريخ الدول والأمم أنّ حالة الحرب مهما طال زمنها لم تشكل ديمومةً تاريخيةً، ولم تقف عائقاً يتعذر الخروج منه بحلول، فوقوع الحرب لا يعني نهاية الأفق وغروب شمس السلام، لأنّ هناك دوماً فرصٌ يمكن استنهاضها والعمل عليها وتحويلها لنقاط قوة للدولة لتخرج من وضعية الحرب وتصنع مستقبلها. والمجابهة مفتوحة، بل ربما تزداد قوة وفاعلية المجابهة في شروط الحرب القاسية. و"الحرب مثلما أنّها تدمر وتمزق، فإنها تبني أيضاً، أو تعطي فرصة للبناء، فرصة لتناول أسئلة ومواجهة قضايا كان مسكوتاً عنها ومتنكراً لها ولا مفكراً فيها، كسؤال الدولة والهوية الوطنية والدين والبناء أو التكوين الاجتماعي" (محفوض، 2019–أ، 5 بتصرف). كما أنّ الإنسان ليس قوقعة مغلقة على نفسها، بل هو عالم خاص منفتح على عالم آخر من خلال أبواب ونوافذ لها تطل عليه، وكذلك حال المجتمعات والدول، والإنسان يستطيع التغيير من خلال استمرار فعله وانتشاره في البيئة المناسبة. وبما أنه يعمل على تغيير واقعه من خلال العمل، وحيث بإمكانه إغناء عالم القيم الإنسانية بالفعل؛ فإن دور الفاعل الاجتماعي في سورية، في ظل الحروب، يعلن عن نفسه في واقع مليء بالحلول، حيث تتوجه الطاقات لاستنباط القدرات من حيز الإمكان إلى حيز الفعل. " أي معنى هذا أنّ الإنسان لا يمكن أن يقف من الأشياء موقف "المرآة" التي تعكس صور الأشياء، أي "الموجود الأخلاقي" ليس مجرد إنسان "عارف" يملك علماً مجرداً بماهية الخير والشر، بل هو أيضاً إنسان "عامل" يملك إحساساً مرهفاً بالقيم، ويسعى مجاهداً في سبيل المشاركة في تحقيقها" (إبراهيم، د.ت– أ، 56 بتصرف). لذا فإنّ ما يمكن التأكيد عليه من خلال ما تقدم هو أنّه، لاستكمال بناء الهوية الوطنية يجب العمل على إعداد القادة وتوظيف قيم موضوعيّة لا دور مباشر للإنسان فيها، وذلك من خلال تأسيس منظومة قانونية وإجراءات إدارية

محايدة، كما يجب "على الدولة أنّ تَتَأسس هي ذاتها منذ البداية على أساس من إنسانية أفضل بدلاً من القول بقدرتها هي أن تؤسس هذه الإنسانية الأفضل" (شيللر، 1991، 175).

خامساً: العمل على استكمال تشكيل هوية وطنية جامعة:

يمكن أن يتم العمل على استكمال تشكيل الهوية من خلال الاعتراف بواقع التعدد والتنوع في المجتمع السوري من جهة، وحُسن إدارته بحكمةٍ من جهة أخرى. لأنّ إدارة هذا التنوع ذاته هي الحل، كما هو معروف في دول متقدمة وكما في جنوب أفريقيا أو ماليزيا...الخ فالوطنية يجب أن تُطرح كحاملٍ وحاضنٍ لكل توجه من هذه التوجهات التي تطرح نفسها كخيارٍ وحيد لسورية.

لأنّه يصعب في مجتمع متنوع الثقافات والأديان والإثنيات كالمجتمع السوري القبول بمفهوم الوطنية كاتجاه ديني أو قومي أو ليبرالي...الخ. فبذهنية المتدين الإمارة الدينية هي الحاكمة، وبذهنية القومي يجب أن تسود العروبة...الخ، وفي هذا وذاك ما يتجاوز الآخر ويتغلب على مفهوم الوطن لجميع مكوناته، لأنّ أي طرح من هذه الطروحات فيه إلغاء لمكون من مكونات المجتمع السوري المتعددة، حيث يشعر الآخرون أنّهم مغيبون عن المشاركة والقرار. "ذلك أنّ المواطنية إذا كانت جامعاً سياسياً يستوي أمامه الجميع؛ فإنها لا تكتسب مضمونها الكامل إلا متى اعترفت للمواطنين بحق حيازة ملكيتهم الرمزية، أي جملة العناصر والعوامل التي تصنع شخصيتهم الدينية والثقافية واللغوية على النحو الذي يساهم في إنتاج الاستقرار الاجتماعي والسياسي من خلال إعادة إنتاج الاجتماع الوطني الموحد". (بلقزيز، 2000، 78). فكيف يمكن تجاوز الهويات الضيقة وما التدخلات المطلوبة لاستكمال العمل على بناء الهوية الوطنية؟

إنّ إدارة هذا التنوع الحقيقي والغني يضمن الخروج من مشكلات الهوية بمستواها اللغوي والاثني والديني والسياسي والثقافي، بحيث تكون الرابطة بين هؤلاء هي رابطة المواطنة المُحصنة، وذلك عندما تُبنى بالدرجة الأولى على قاعدة من الثوابت الوطنية؛ كوحدة الأراضي السورية، وعدم الارتهان للخارج والركون لسلطته، والوقوف بنصرة قضايا الحق أينما كانت، والاتفاق على تعريف العدو وتشخيصه من خلال مقياس ما هو الحق الذي يجمع عليه العقلاء، لا من خلال الوقوف مع هذا الرأي أو ذاك. وتعد هذه الثوابت بمثابة هذه الإطار الجامع للمواطنة السورية، مما يساعد على دمج المكونات المجتمعية المتعددة لتشكل لوحة فسيفسائية واحدة ضمن إطار الأنا الكلي الوطني. وعندها تكون الهوية أشمل مما لو كان الموقف هو أن يكون المرء مع هذا التيار أو ضد ذلك التيار. بمعنى أنّ الأخذ بمرجعية الحق والباطل بمقياس العقل يشمل أي عقيدةٍ كانت دينية، سياسية، مناطقية، عشائرية. مع الدين ضد الدين لا يهم، علماني غير علماني لا يهم، عروبي غير عروبي لا يهم، بل ما يهم هو الإقرار بأن الحق حقٌ أينما كان والباطل باطلٌ. في حين أنّ الأخذ بواحدٍ من المكونات المذكورة سيكون ضيقاً أو مقصياً للآخر، لأن المتدين سيرفض القومي أو لن يقبل به، أو سيرفض مبدأ فصل الدين عن الدولة، والعكس صحيح، وهكذا بالنسبة للبقية. وهذا لا يناسب الواقع الاجتماعي والسياسي في سورية.

يتطلب هذا المنهجُ في التفكير اجتماع عقلاء المجتمع ليقروا بوجود ثوابت لا يمكنهم تجاوزها أو الجدال حولها، وما تبقى من قضايا أخرى فهي تقبل النقاش. لأنّ الكل موجودٌ وحقوقه الأساسية مشروعة له ومضمونة قانوناً. لكن الأفكار مهما كانت جميلة لن تحمل بعداً وطنياً حقيقياً ما لم تترجم إلى عمل، لذلك وكي لا يكون الخطاب الفلسفي خاوياً حبيس أفكاره يجب تضافر الجهود لبناء منظومة

متكاملة. "فكما أنّ الفعل الحقيقي هو ذلك الذي يصيب مرماه ويبلغ هدفه، فإن القول الحقيقي أيضاً هو ذلك الذي يعني ما يقوله ويجيء على قد مراده". (إبراهيم، د.ت– ب، ص82).

وهكذا تحاول الفلسفة الإجابة على المشكلات التي طرحها هذا البحث لردم الفجوة بين الواقع الفعلي في سورية والحالة المأمول بلوغها بتجاوز الحرب والعيش برفاهية ونعيم اقتصادي. إلا أنّ مشكلات الإنسان المأزوم وهويته الممزقة تتطلب تضافر جهود المهتمين بعلوم الاقتصاد والإدارة والقانون والسياسة فضلاً عن علوم المجتمع والنفس والتربية. ولقد قدم رجال الفكر على امتداد الفكر الإنساني مؤلفات عديدة تبحث في دور القيادات والنخب الوطنية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، وبحثوا في آليات نقل الأفكار من حيز اللغة الفلسفية المجردة إلى حيز الواقع والفعل، تمخض عن ذلك تطبيقات في علوم السياسة والإدارة وقيادة المؤسسات. ومن هنا "يتضح أكثر من أي وقتٍ مضى مدى الحاجة إلى ترسيخ قيم المواطنة ومواجهة التهديدات التي استهدفت الهوية الوطنية، نظراً إلى أنّ الهوية تعبيرٌ عن وعي الذات الفردية والجمعية بنفسها ووجودها. وإن إرساء صورة القدوة والمثل هو أقدر على البقاء وأكثر تعبيراً عن ضرورات الوجود الآني والمستقبلي". (البرنامج الوطني التنموي لـ"سورية في ما بعد الحرب "الخطة الاستراتيجية سورية2023" 2020، 47 بتصرف).

وهكذا بات من الضرورة الأخذ بقول القدوة ذات الصفتين الصالحة والمُصلحة، وبناء القادة في أركان المجتمع والدولة، حيث تزداد أهمية هؤلاء في حياة المجتمعات عندما تضطرب وتفقد بوصلتها وقدرتها على تمييز الحق من الباطل، فيكون حضورهم في صناعة القرار الوطني بمثابة صمام الأمان الذي يجد لديه الضائع الرأي الصواب والسليم. فمن غير الممكن وضع بنيان قوي وراسخ لبناء لدولةٍ ومواطنٍ بهوية منيعة إلا من قبل من ينأى بنفسه عن الهوى والرغبة والسلطة والشهرة، بل من فئة تضع نصب أعينها الحق والخير غايةً فوق كل الغايات. وكي تكون القدوة صالحةً ومُصلحةً يجب اتصاف صاحبها بصفات الحكمة والأخذ بالأسباب والبرهان اليقيني. ويضاف إلى ذلك صفات شخصية، إذ "يجب أنّ لا توجد أية زاوية للدناءة فيهم، لا شيء يمكن أن يكون أكثر خصاماً من الدناءة للروح التي تتوق لمحاكاة مجمل الأشياء الإلهية والإنسانية" (أفلاطون، 1994، 278). فالإنسان الضعيف الذي يجري وراء أهواء نفسه لا يملك جرأة البحث عن الحقيقة، وهو غير قادر على تمييز الحق من الباطل، والخير من الشر، والجمال من القبح. أما العاقل والحكيم فإنه يتصف بسمو عقلي وأخلاقي وجمالي يجعل الحق طريقه وغايته. وهذا في النهاية يساعد المجتمع التمعن في مشكلاته والتفكير في كيفية استعادة توازنه بانضباط وعقلانية.

نتائج البحث:

لقد قدمت الحرب التي تشهدها سورية دروساً غايةً في الأهمية، حيث كشفت عن زيف الهويات الانقسامية، وأظهرت أنها لا يمكن أن تكون حلاً لمواجهة الحرب. ومن دروسها أنها ايقظت الشعور بأهمية القانون لتحقيق التماسك الاجتماعي واندماج الجميع ضمن مجتمعٍ يضمن لهم حقوقهم ويحافظ على ثقافاتهم. لذا بات المطلوب في سورية الوصول إلى رؤية جديدة ناضجة مختلفة عن الرؤية التي سبقت الحرب أو زامنتها، فقد دفع المجتمع والدولة أثماناً باهظةً. وهذه الرؤية المستقبلية للهوية السورية تتطلب العمل على إيجاد البيئة القانونية الناجعة وتهيئة البنية الثقافية والاجتماعية والسياسية والدينية لتنسجم مع حكم القانون والتركيز على الأدوار التربوية للأسرة والمدرسة. مما يؤدي إلى تقليل العنف وتحقيق العيش المشترك.

ويتم استكمال بناء هوية وطنية شاملة بالركون إلى عقل الإنسان الحكيم الصالح والمُصلح (القدوة الحق). مما يتطلب اجتماع العقلاء للاتفاق على ثوابت وطنية والإيمان بأنّ الموقف الوطني ليس أن يكون المرء مع تيارٍ ما ضد آخر، بل أن يكون مع الحق ضد الباطل. والتوجه إلى توظيف قيم القانون الموضوعي البعيد عن الذاتي وفقاً لما يريده هذا أو ذاك، واستناداً إلى ما يراه العقل مناسباً. وهكذا يكون المخرج من الهويات الضيقة والقاتلة للإنسان وللوطن حلاً مناسباً في سورية.

المقترح:

يمكن أن يتحدد دور الفاعل في القرار الوطني الذي يقع على عاتقه استكمال تشكيل الهوية الوطنية للعمل على الآتي:

- ✓ نشر ثقافة القيم الموضوعية وتعريف الناس بالحق والباطل.
- ✓ مسائلة ومعاقبة المخالفين، ومكافئة ذوي المبادرات الحسنة. كما ينبغي التأكيد على القيام بدراسات ميدانية اجتماعية تساعد على قياس توجهات المواطنين ومعرفة خلفيات تفكيرهم وتفسير سلوكهم، حتى يكون بإمكان المهتمين تفهم المشكلة والحيلولة دون تفاقمها. ويأتي هذا المقترح بمثابة تأكيدٍ على أهمية الجامعات ومراكز الأبحاث في تشخيص أسباب مشكلات الإنسان المضطرب بشكل علميٍ موضوعي، فلا قول بعد قول العلم!

المراجع:

1. إبراهيم، زكريا (د.ت) المشكلة الخلقية، مكتبة مصر، دار مصر للطباعة.
2. إبراهيم، زكريا. (د.ت). مشكلة الحياة، مكتبة مصر، دار مصر للطباعة.
3. الاستعراض الوطني الطوعي الأول عن أهداف التنمية المستدامة 2020، حزيران/ 2020، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، دمشق.
4. أفلاطون. (1994). المحاورات الكاملة، د. ط، نقلها إلى العربية: شوقي داود تمراز، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت.
5. بلقزيز، عبد الإله. (2000). العنف والديمقراطية، ط2، دار الكنوز الأدبية، بيروت.
6. البرنامج الوطني التنموي لـ " سورية في ما بعد الحرب/ الخطة الاستراتيجية سورية 2030"، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، دمشق. البرنامج أطلقته الحكومة بالقرار رقم (1/1548) تاريخ 2/8/ 2017، وصدر بقرار مجلس الوزراء رقم (29/م. وتاريخ 2020/5/19) واعتمد كوثيقة حكومية رسمية.
7. حيدر، خضر إبراهيم. (2015، خريف). حالة ما بعد الحداثة لديفيد هارفي– رحلة القيم والمسلمات، مجلة الاستغراب، ع/1/، السنة الأولى، إضافة البحث على الشابكة بتاريخ:2015/9/10، متاح على الرابط /http://istighrab.iicss.iq، تاريخ الدخول 2020/8/26.
8. الديب، محمد، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية: بين المفهوم النظري والواقع العملي، 2015، متاح على الرابط: ttps://masralarabia.net، تاريخ الدخول إلى الموقع: 2021/5/19.
9. سعيفان، أحمد. (2004). قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.
10. شيللر، فريديريش. (1991). في التربية الجمالية للإنسان، ترجمته إلى العربية وقدمت له، د. وفاء محمد إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
11. طوزان، أحمد محمد. (2018، أيار). برلمان ما بعد الحرب في سورية– رؤية في تقييم وتطوير الأداء التشريعي والرقابي لمجلس الشعب، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، متاح على الرابط: http://www.dcrs.sy. تاريخ الدخول 21/ 8/ 2020.
12. العروي، عبدالله. (2014). مفهوم الدولة، ط10، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء– بيروت.
13. غير معروف، لجنة الحقيقة والمصالحة (جنوب إفريقيا)، متاح على الرابط: www. Marefa.org. تاريخ الدخول 2019/3/20.
14. فيخته، يوهان، ج. (1979). خطابات إلى الأمة الألمانية، ط1، ترجمة: د. سامي الجندي، دار الطليعة، بيروت.
15. محفوض، عقيل. (2019، آذار). إعادة التفكير في الدولة: قراءة في ضوء الأزمة السورية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات (مداد)، متاح على الرابط :www.dcrs.sy ، تاريخ الدخول إلى الموقع 15/6/ 2019.
16. محفوض، عقيل، (2019، تموز). ربات نيتشه: في معنى "ما بعد الحرب" في سورية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، متاح على الرابط: www.dcrs.sy تاريخ الدخول، 2019/8/2.
17. معلوف، أمين، (2015). الهويات القاتلة، ط3، ترجمة: نهلة بيضون، دار الفارابي، بيروت.
18. الموقع الرسمي لهيئة المصالحة الوطنية في الجمهورية العربية السورية، متاح على الرابط: me/Syria.Ministry.National.Reconciliation، تاريخ الدخول 2019/6/4.